

محضر الجمعية العامة للمنظمة العربية
في دورتها العادية الثانية عشرة
المنعقدة بالجمهورية التونسية
خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ محرم ١٤٣٨ هـ
الموافق ١٩ - ٢١ / ١٠ / ٢٠١٦

محضر الجمعية العامة للمنظمة العربية
في دورتها العادية الثانية عشرة المنعقدة بالجمهورية التونسية
خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ محرم ١٤٣٨هـ
الموافق ١٩ - ٢١/١٠/٢٠١٦

عقدت الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورتها العادية الثانية عشرة بمدينة تونس خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ محرم ١٤٣٨هـ الموافق ١٩ - ٢١/١٠/٢٠١٦. وحضر اجتماعات هذه الدورة رؤساء وممثلو الأجهزة التالية:

- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين
- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية
- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
- ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- ديوان المحاسبة بدولة قطر
- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
- ديوان المحاسبة الليبي
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

ولم يتمكن من حضور هذه الدورة الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية. وتغيب عنها أجهزة الرقابة في كل من جيبوتي وجمهورية الصومال وجزر القمر.

كما حضر هذه الدورة كمرقبين :

- ممثل عن اتحاد المغرب العربي
- ممثل عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ممثل عن البنك الإسلامي للتنمية
- ممثل عن الأمانة العامة لمنظمة انتوساي

- ممثلان عن مبادرة تنمية انتوساي
- ممثل عن البنك الدولي
- ممثلان عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بجمهورية العراق.

وتولت الأمانة العامة مهمة أمانة السر .

واستهل حفل الافتتاح بكلمة معالي الأستاذ / عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، حيث رحب في مستهلها بالوفود المشاركة ، وتمنى لهم طيب الإقامة في بلدهم تونس.

كما رحب بالضيوف وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، شاكرًا لهم جميعًا الحضور للمشاركة في أعمال الجمعية العامة.

ثم أشار إلى أهمية انعقاد الجمعية العامة باعتبارها حدثًا هامًا يلتزم كل ثلاث سنوات يجسد الأهداف والغايات النبيلة التي قامت عليها المنظمة العربية ، فضلًا عن كونه فرصة متجددة لاستعراض أنشطة المنظمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وتقييمها من مختلف الجوانب واستشراف المستقبل من خلال وضع برنامج عمل للسنوات الثلاث القادمة يساهم في تطوير قدرات ووسائل عمل المنظمة، بالإضافة إلى تمكين أواصر الأخوة وتدعيم العلاقات بين الأجهزة العربية .

كما أبرز الجهود التي ما فتئت تبذلها المنظمة العربية لتدعيم تنمية أجهزتها الأعضاء ولتأمين كافة مقومات الانخراط في المنظومة الدولية وتحقيق الاستفادة القصوى مما توفره من فرص لاستكمال بنيتها الرقابية، معبرا عن اعتزازه وفخره بالمستوى المرموق الذي بلغته المنظمة العربية من حيث أدائها في تخطيط وتنفيذ جميع أنشطتها العلمية والتدريبية ولما بلغته نسبة ومستوى تنفيذ مخططها الاستراتيجي ٢٠١٣ - ٢٠١٧ .

ثم ثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمة العربية من أجل تدعيم التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بما يحقق لها مزيدًا من الإشعاع وبمكثها من الاستفادة من مختلف خبرات وتجارب هذه المنظمات.

كما أبرز الدور الهام للمجلس التنفيذي في تحقيق برنامج عمل المنظمة وانجازاتها وتقدم بجزيل الشكر إلى معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس المجلس التنفيذي وأصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء في المجلس على ما قدموه من مساهمات قيمة خلال اجتماعات المجلس التنفيذي كان لها الأثر الكبير في اتخاذ عديد القرارات والتوصيات المتعلقة ببناء قدرات الأجهزة العربية وتدعيم التعاون مع منظمة الانتوساي والمنظمات الإقليمية المنبثقة عنها.

وأبرز كذلك خصوصيات الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، باعتبارها تمهد لمؤتمر الانتوساي الذي سيعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجددًا شكره وتقديره إلى معالي الأستاذ/ حارب سعيد العميمي، رئيس ديوان المحاسبة الإماراتي على الجهود الكبيرة والتميزة التي تبذل للإعداد لهذا المؤتمر وتأمين جميع مستلزمات نجاحه.

كما أشار في كلمته إلى الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة وكذلك موضوع الندوة العلمية الذي يتمحور حول " دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الموازنة العامة للدولة"، متمنيا أن تسفر هذه الندوة عن توصيات تساهم في تعزيز قدرات الأجهزة العربية من خلال ضبط أفضل الممارسات في هذا المجال وتبادل الخبرات.

وختم كلمته بتجديد الشكر إلى كل الحاضرين على تلبية الدعوة ومشاركتهم في اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة. كما تقدم إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء بالشكر الجزيل على دعمهم المتواصل للأمانة العامة، متمنيا لهم إقامة طيبة في تونس ولهذه الدورة كل النجاح والتوفيق.

بعد ذلك ، تناول الكلمة معالي الأستاذ/ عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإجابة ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدم في مستهلها بخالص الشكر والتقدير للجمهورية التونسية، رئيساً وحكومة وشعباً، على استضافة الجمعية العامة، ولمعالي الأستاذ/ عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، وجميع العاملين بالأمانة العامة للمنظمة على جهودهم المبذولة وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى توفير كل مستلزمات نجاح هذه الاجتماعات .

كما رحب بالمشاركين، مشيراً إلى أن حضورهم المكثف يدل دلالة فاعله على عمق الانتماء للمنظمة العربية وحرصهم على دفع مسيرتها والإسهام في رسم أفاق مستقبلها بما يحقق استمرارية تطورها وأدائها لدورها المأمول بكفاءة وفعالية ، والحفاظ على مكانتها المميزة بين المنظمات الرقابية الإقليمية والدولية.

ثم أبرز الجهود المبذولة لتفعيل آليات عمل المنظمة العربية والارتقاء بها وتطوير أساليب أداء كافة تنظيماتها لمهامها بما يحقق التطور المأمول، مبرزاً حرص ديوان المحاسبة بدولة الكويت، خلال فترة ترؤسه للجمعية العامة والمجلس التنفيذي منذ عام ٢٠١٣ على إبداء الكثير من الآراء والمقترحات وتقديم كافة أشكال الدعم التي تسهم في تحقيق ذلك ، داعياً إلى مواصلة الأجهزة العربية لتلك الجهود ومزيد التفاعل بينها من أجل الارتقاء بالمنظمة إلى مستوى الطموح المأمول ومواجهة التحديات وتوحيد المواقف في المحافل الدولية وتطوير مساهماتها في أنشطة المنظمات الرقابية الدولية والاستفادة من كافة ما يصدر عنها . وأشار إلى ضرورة تكيف الأجهزة العربية مع مستجدات الأمور والأحداث التي تصاحبها ومواكبة ذلك حفاظاً على مكانتها ومواصلة تقدمها وأداء مهامها بمزيد من الكفاءة والفعالية، فضلاً عن تكثيف التعاون الفاعل على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي كأعضاء في المنظمة العربية بالإضافة إلى تدعيم التعاون مع المنظمات الإقليمية المنبثقة عن منظمة الانتوساي ، من أجل تطبيق شعار منظمة الإنتوساي "التجربة المتبادلة تنفع الجميع" . كما حث الأجهزة العربية على زيادة وتوسيع أفاق المشاركة في كافة اللجان الفنية وفرق ومجموعات العمل المتخصصة على كافة المستويات، منوهاً بجهود الأجهزة العربية التي تمثل المنظمة العربية في لجان وفرق عمل منظمة الانتوساي . كما أشار إلى ضرورة العمل على إرساء تعاون مثمر مع المنظمات المتخصصة التي تسهم بشكل مباشر في دعم العمل المهني الرقابي.

وأثنى على جهود أصحاب المعالي رؤساء أجهزة الرقابة العليا والأمناء العاملين السابقين والعاملين بالأجهزة الرقابية في سبيل خدمة المنظمة العربية وذكر بالدور الذي قام به المرحوم بإذن الله تعالى معالي/ عبد العزيز يوسف العدساني – رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت السابق - خلال ترأسه للمنظمة منذ عام ٢٠١٣ وحتى انتقاله إلى رحمة الله تعالى وأشاد بالدور القيادي الذي يقوم به المجلس التنفيذي في توجيه مسيرة المنظمة ورسم السياسات الرامية لتحقيق أهدافها وخططها الإستراتيجية وبرامج عملها في مختلف المجالات. وتقدم بالشكر إلى جميع لجان وفرق عمل المنظمة، مشيداً بدور الأمانة العامة للمنظمة ومعالي الأمين العام / عبد اللطيف الخراط على سعيه الدائم وحرصه على أداء الأمانة العامة لمهامها الأساسية وتعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمة وكافة المنظمات الأخرى . كما تمنى لمعالي الدكتور/ صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالوكالة بجمهورية العراق، التوفيق والسداد في رئاسة المنظمة للسنوات الثلاث القادمة.

وختم كلمته بأن تمنى النجاح والتوفيق لأشغال الجمعية العامة والخروج بتوصيات إيجابية ومقترحات عملية بناءة تساهم في دفع العمل الرقابي وتحقيق المزيد من التعاون المثمر بين الأجهزة العربية.

بعد ذلك تناول الكلمة ممثل الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي، عبر فيها عن سعادته بتواجده في تونس والمشاركة في الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للمنظمة العربية التي تعتبر إحدى المنظمات الإقليمية المرموقة. كما أشار إلى الاهتمام الكبير الذي توليه منظمة الانتوساي للمنظمة العربية من خلال متابعة انجازاتها وأنشطتها وإلى الدور الكبير الذي تقوم به المنظمة العربية داخل منظمة الانتوساي ولجانها ومن بينها ترأس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية للجنة المالية والإدارية للمنظمة واستضافة ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة المؤتمر الثاني والعشرين للمنظمة. كما قدم عرضاً موجزاً عن الأنشطة الحالية التي تقوم بها منظمة الانتوساي. وختم كلمته بتوجيه الشكر إلى المنظمة العربية وإلى الجمهورية التونسية، متمنياً لأعمال الجمعية العامة النجاح والتوفيق.

ثم تناول الكلمة مدير مبادرة تنمية الانتوساي، حيث عبر عن سعادته بتواجده بتونس لحضور الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للمنظمة وبما لقيه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة وقدم عرضاً موجزاً عن الأنشطة التي تمت بالتعاون بين مبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة العربية منذ الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للمنظمة المنعقدة بدولة الكويت سنة ٢٠١٣ وأشار إلى البرامج المستقبلية المشتركة، مبدياً استعداد المبادرة ورغبتها في تدعيم هذا التعاون. وختم كلمته بتجديد الشكر إلى معالي الأستاذ/عبد اللطيف الخراط، الأمين العام للمنظمة، ومعالي الأستاذ/عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس المنظمة العربية، معرباً عن مزيد التعاون المستقبلي مع المنظمة ومع معالي الدكتور/صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية وكالة بجمهورية العراق ورئيسها الجديد.

أثر ذلك شرعت الجمعية العامة في أعمالها، حيث استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي مشروع جدول أعمال الجمعية العامة وتمت الموافقة عليه والشروع في مناقشة مختلف بنوده واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة بشأنها وهي:

الموضوع الأول: تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة:

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقرير المجلس عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٣٧ ج.ع ١٢) .

الموضوع الثاني: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة:
بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن الوضع المالي للمنظمة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٣٨ ج.ع ١٢) .

الموضوع الثالث: إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول:
عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، والمتعلقة بتعيين رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٣٩ ج.ع ١٢)، الذي أعلن بموجبه انتقال الرئاسة إلى معالي الدكتور/صلاح نوري خلف، رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية بجمهورية العراق وكالة، وكذلك تعيين معالي الأستاذ /عادل عبد العزيز الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بالإمانة بدولة الكويت، نائباً أول للمجلس وتقدمت الجمعية العامة إليهما بالتهنئة بمناسبة توليها منصبيهما الجديدين.

وعقب ذلك، توجه معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاعوي، بالشكر الجزيل إلى المنظمة العربية وتمنى لمعالي الدكتور / صلاح نوري خلف النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة. كما تقدمت الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، باسم معالي الأستاذ / صلاح نوري خلف، بالشكر الجزيل إلى كل من معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بالإنابة والنائب الأول لرئيس المجلس ومعالي رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، النائب الأول السابق لرئيس المجلس، على جهودهما المخلصة في خدمة المنظمة العربية. كما شكرت الأمانة العامة للمنظمة والجمهورية التونسية على استضافة الجمعية العامة للمنظمة.

الموضوع الرابع: تحديد مكان الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتسمية النائب الثاني:

بناء على أحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، وبعد النظر في الترشيحات الموجهة إلى المنظمة من كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة ببلدانهم سنة ٢٠١٩، وعقب موافقة كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية على إتاحة الفرصة لديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافتها، رحبت الجمعية العامة باستضافة ديوان المحاسبة بدولة قطر الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة.

وبناء على ذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٠ ج. ع ١٢) .

وقد تقدمت الدكتورة/ آلاء حاتم كاظم، باسم معالي الأستاذ / صلاح نوري خلف والجمعية العامة، بالشكر الجزيل إلى معالي الأستاذ الدكتور/ عبد خرابشه، رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ومعالي القاضي/ أحمد حمدان، رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

كما تقدم معالي الأستاذ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر، بالشكر الجزيل إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة العربية ولا سيما معالي رئيس ديوان المحاسبة الأردني ومعالي رئيس ديوان المحاسبة اللبناني على إتاحتها الفرصة لديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة.

الموضوع الخامس: إقرار برنامج العمل للسنوات الثلاث ٢٠١٧ - ٢٠١٩

بعد أن اطّلت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المنظمة للسنوات الثلاث ٢٠١٧ - ٢٠١٩، اتخذت القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤١ ج. ع ١٢) .

الموضوع السادس: إقرار البرنامج المالي للمنظمة للسنوات الثلاث ٢٠١٧ - ٢٠١٩

ناقشت الجمعية العامة مشروع البرنامج المالي للسنوات ٢٠١٧ - ٢٠١٩ المقدم إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين واتخذت القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٢ ج. ع ١٢) .

الموضوع السابع: انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس خلفاً للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها:

استعرضت الأمانة العامة مطالب الترشح الثمانية الواردة عليها كتابياً من أجهزة الرقابة في كل من الأردن فلسطين وليبيا والسعودية وموريتانيا وسوريا وسلطنة عمان واليمن.

وإثر ذلك، تم إجراء الانتخابات السرية اعتماداً على الأسلوب الذي توخته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة، والذي يتمثل في تشكيل لجنة فرز من رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة للمنظمة وفي أن يتم الاقتراع من قبل الأجهزة الأعضاء على أربعة مرشحين على أقصى تقدير.

وأُسفرت عملية الاقتراع عن النتائج التي يتضمنها القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٣ ج.ع ١٢).

الموضوع الثامن: تعيين لجنة الرقابة المالية:

عملاً بأحكام المادة الثلاثين من النظام الأساسي للمنظمة، واستجابة للترغبة التي أبدتها أجهزة الرقابة في كل من السودان والجزائر وفلسطين وليبيا في المشاركة في عضوية لجنة الرقابة المالية، شكلت الجمعية العامة لجنة الرقابة المالية وفق القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٤ ج.ع ١٢).

الموضوع التاسع: اعتماد شعار جديد للمنظمة:

نظرت الجمعية العامة في المقترح المقدم إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين بخصوص الشعار الجديد للمنظمة، واتخذت القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٥ ج.ع ١٢).

الموضوع العاشر: اعتماد التوصيات المتعلقة بالمخطط الاستراتيجي للمنظمة:

اطلعت الجمعية العامة على التوصيات التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين والتي تتعلق بالمخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ واتخذت القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٦ ج.ع ١٢).

الموضوع الحادي عشر: دعم طلب ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة الإنتوساي

اطلعت الجمعية العامة على قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٦/٢٣٢ المتعلق بمساندة ودعم طلب ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة الإنتوساي، وبعد أن قدم معالي رئيس الجهاز الفلسطيني بيانات حول هذا الموضوع، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٧ ج.ع ١٢).

الموضوع الثاني عشر: الندوة الفنية حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقويم الموازنة العامة للدولة":


ناقشت الجمعية العامة الموضوع الفني "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقويم الموازنة العامة للدولة" وذلك في ضوء استعراض ورقات العمل التي أعدها المقرر العام وأجهزة الرقابة في كل من الأردن وعمان والكويت ومصر والجزائر وقطر وتونس وفلسطين وليبيا حول محوري الموضوع المذكور والنقاشات التي دارت حولها، اعتمدت الجمعية العامة القرار المرفق (القرار رقم ٢٠١٦/٤٨ ج.ع ١٢).

* * * *

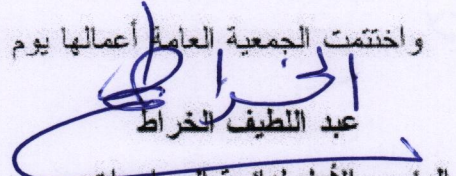
وفي ختام أعمالها ، رفعت الجمعية العامة برقية إلى كل من فخامة الرئيس/ الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية، والسيد / يوسف الشاهد، رئيس الحكومة التونسية، ضمنتهما مشاعر الامتنان والعرفان على استضافة الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، متمنية للجمهورية التونسية ولشعبها مزيدا من التقدم والازدهار.

كما توجهت الجمعية العامة بالشكر إلى معالي الأستاذ / عبد اللطيف الخراط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، ومساعدته على المجهودات الكبيرة التي بذلت لإنجاح أعمال الجمعية العامة .

واختتمت الجمعية العامة أعمالها يوم ٢١/١٠/٢٠١٦ .


صلاح نوري خلف

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة


عبد اللطيف الخراط
الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
في الجمهورية التونسية
والأمين العامة للمنظمة